

الخبرات الاردنية متمزجة بالعالمية في ختام اعمال منتدى تطوير التعليم العالي

البحر الميت - حاتم العبادي - امتزجت الخبرات الاردنية بالدولية خلال مناقشات اليوم الاخير لمنتدى التعليم العالي الذي انتهت أعماله أمس. إذ تناولت جلسات العمل التجربة الاردنية في مجالات ضبط الجودة والاعتماد وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني. واقع التجارب الاردنية كان قريبا منه في الدول التي عرضت تجاربها في المنتدى، سواء لجهة التحديات أو التطلعات المسجلة.

الجودة والنوعية

فبينما قدمت "ماريه جوزيه" من الاجنحة الوطنية للاعتماد (التشيلي) عرضا لافضل طريقة لتحسين النوعية في التعليم العالي، وعرض الدكتور احمد ابو الهيجاء مهام ودور برنامج تمبوس في دعم وتطوير التعليم العالي، قدم مدير مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي الدكتور طالب ابو شرار عرضا حول واقع الحال في الاردن والتطلعات المستقبلية. ودعا ابو شرار في ورقة العمل الى ضرورة أن يتأقلم الاردن مع التطورات الجديدة في مجال التكنولوجيا وعولمة التعليم العالي ومواجهة تحديات نظام التعليم العالي الأردني عن طريق مساندة وتطوير الجودة في مؤسسات التعليم العالي. وأكد أهمية تأسيس هيئة وطنية للاعتماد وضمان الجودة، يتم تفويضها حسب القانون للتطوير والإشراف على جودة التعليم العالي في الجامعات الرسمية والخاصة. وبين ان من مهام الهيئة، بالإضافة إلى وضع التشريعات المتبناة لضمان الجودة والتحكم بها، العمل على نشر معايير الجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي الفردية، عن طريق إنشاء وحدات لضمان الجودة فني هذه المؤسسات. وركز على ضرورة ان تعمل الهيئة مع الجهات المعنية الأخرى لوضع معايير ونقاط مرجعية لجودة الخريجين في مجالات التوظيف المختلفة وان تكون الهيئة مستقلة لضمان تحمل المسؤولية والشفافية فيما يخص الجودة في مؤسسات التعليم العالي. بالمقابل قدم مدير جامعة الامم المتحدة في عمان "جيرام ريدي" تجربة جنوب افريقيا في مجال ضبط الجودة والنوعية، غير انه أكد ضرورة ان يكون هناك تغيير سياسي فاعل لتستقيم مسيرة الإصلاح في مؤسسات التعليم العالي بشكل متوازن. وقال ان التعددية الفكرية تدعم مسيرة عمل ضبط الجودة في الجامعات بشكل عام. وخالف جيرام "الذين يقولون ان الشهادات التي تأتي من الخارج هي افضل مستوى من التي يحصل عليها الطلبة من الداخل" واصفا من يعملون على تمرير مثل هذه الافكار بـ"المخطنين". وقال ان بريطانيا لا تعتمد شهادتها بشكل مطلق في كثير من المرات والذين يعملون على تمرير مثل هذه الافكار مخطئون. واعتبر ان تخفيض الدعم الحكومي للجامعات سيؤثر بشكل مباشر على النوعية مما يعرضها الى ضغوط كبيرة مقدرا حجم الدعم الحكومي بحوالي ٦٠% من حجم الكلفة، فيما تحصل النسبية المتبقية من مصاريف ذاتية. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ما هو واقع حال "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" وما ستكون عليه في المستقبل قدم خبير دولي "جلن كارتر" تشخيصا لهذا الواقع من خلال استعراضه الى العديد من التجارب، مشيرا الى ان احدى الدراسات اشارت الى انه في العام ٢٠٥٠ يصبح ليس لنا حاجة بالقراءة. تبع ذلك تقديم الدكتور عمر الجراح والدكتور مصطفى ياسين ورقة عمل حول التفوق التنافسي في توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع التعليم العالي شددوا خلالها على تطوير وتطبيق خطة اتصالات وطنية خاصة بالتعليم الإلكتروني وزيادة الوعي بالتعليم الإلكتروني وتشكيل لجنة توجيهية وطنية للتعليم الإلكتروني تتبنى نظرة شاملة وتعمل على تطوير رؤيا إزامية للتعليم الإلكتروني.

ودعت الى إيجاد مناصر للتعليم الإلكتروني لتحقيق التعاون والشراكة والإجماع بين كافة الوزارات والجامعات ومصادر التمويل وان تقوم "شبكة الجامعات الأردنية" بمراقبة وتحليل وزيادة نطاق عرض الإنترنت وتحويل مراكز الكمبيوتر في الجامعات إلى مراكز معلومات وإنشاء مركز معلومات للتعليم الإلكتروني.

البحث والتطوير

وعرض خبير دولي "جروما اروثي" افضل الممارسات في البحث والتطوير لبناء اقتصاد المعرفة. وحول "تعزيز مجال البحوث والتطوير في الجامعات الأردنية"، عرض الدكتور نبيل شواقفة دراسة حول سبل تعزيز واقع البحث العلمي في الأردن حددت ثلاث اولويات لتعزيز البحث العلمي اولها مضاعفة ميزانيات الجامعات المخصصة للبحوث العلمية وتطوير الهيئات التدريسية. ثانيها، تحسين جودة وزيادة كمية منشورات الجامعات الأردنية، وأخيرا إنشاء قاعدة بيانات وطنية على الإنترنت للبحوث العلمية التي طورها الطلبة الأردنيون وهيئات التدريس الأردنية. وطالبت بتأسيس مجلس أعلى للبحوث العلمية لإدارة وتنسيق البحوث ومنح مشاريع الدعم للبحوث المتطورة، وصندوق موحد للبحوث العلمية والإبداع، ومراكز للتميز في مجالات دراسات البحوث والتطوير، وتطوير حقوق الملكية الفكرية الوطنية التي تدعم براءات الاختراع، وتأسيس منتدى للملكية الفكرية وتجسيد فكرة الحوافز والجوائز القيمة للباحثين.

التعليم التقني

وعرضت الخبيرة "دون سثرلاندا" التحديات التي يواجهها التعليم التقني في البلدان ذات الاسواق الحديثة وحول "فلسفة نظام كليات المجتمع" قدم رئيس جامعة البلقاء التطبيقية الدكتور عمر الريماوي والدكتور منيب الساكت ورقة عمل حول التعليم التقني أكدوا خلالها ضرورة إعداد الفنيين ذوي المؤهلات العالية الذين يملكون المؤهلات والمهارات المطلوبة بكثرة في سوق العمل المحلي والإقليمي وبما يستجيب مع خطط التطوير الوطنية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة. وأكدت ورقة العمل ضرورة تطوير المناهج بصورة مستمرة لعكس أحدث التطورات في مجالات برامج كليات المجتمع من خلال تطبيق التكنولوجيا العالمية والتركيز على الإبداع والتدريب والتطبيق بالإضافة الى تحديث البرامج والمعدات والمختبرات والأجهزة والبرمجيات لمجاراة تقنيات العمل الحالية لضمان اكتساب الطلبة للخبرات المتعلقة بوظائفهم. ولتحقيق جذب أكبر للطلبة إلى الكليات طالبت بتقليص معدل التسجيل في درجة البكالوريوس في الآداب/ العلوم في الجامعات عن طريق رفع المعدل الأدنى للتسجيل في هذه الدرجات إلى ٧٠% في الجامعات الرسومية و ٦٥% في الجامعات الخاصة. وحثت الورقة على تبني عملية لرفع الحد الأدنى لأجور خريجي البرامج العلمية التقنية والتطبيقية من كليات المجتمع والذي يجب أن لا يكون أقل من ٦٠ - ٧٠% من الأجور التي يتم صرفها لخريجي الجامعات المهنيين، مع أخذ الخبرات والتدريب بعين الاعتبار والتي تؤثر على نسبة الأجور. وأكدت أهمية تقليص عمليات التجسير من شهادة الدبلوم المتوسطة إلى درجات البكالوريوس في الآداب/ العلوم للطلبة الذين يحصلون على معدلات أقل من ٨٥% (المعدل التراكمي) في الامتحانات النهائية الشاملة.

جريدة الراي

١٣/٢/٢٠٠٧